الصحافة اليمنية.. هل تلتزم بأخلاقيات المهنة؟

< يقال الصحافة مرآة الشعوب، بل وتعارف على تسميتها بالسلطة الرابعة نظراً لما لها من دور في حياة الشعوب على مختلف المجالات والأصعدة، ولعل الصحافة في السنوات الأخيرة قد شهدت تطوراً كبيراً وانتشاراً واسعاً في مختلف أشكالها سواءً كانت صحافة مقروءة أو مرئية أو مسموعة وأيضا الكترونية، ولعل بلادنا قد واكبت هذا التطور والانتشار وإن كان في وقت متأخر قليلاً مقارنة بدول أخرى نامية ومتقدمة، وشهدنا ميلاداً للكثير من الصحف والمواقع الإخبارية الالكترونية والفضائيات، ولكن قد لا تكون الكثرة ذات أهمية بقدر ما تمثله النوعية والمضمون الذي تقدمه تلك الوسائل الإعلامية والذي ينبغي أن يكون مشتملاً على المصداقية بدرجة أساسية، إضافة إلى عوامل أخرى تشكل في مجملها معايير هامة يجب على الوسائل الصحفية وكذا الصحفيين الالتزام بها، فهل الصحف والصحفيون اليمنيون ملتزمون بمعايير المهنة الصحفية؟ وكيف يمكن تقييم الممارسات الصحفية والأداء المهني، أم أن الصحافة اليمنية لازالت ترزح تحت وطأة بيئة أو تشريعات تؤثر عليها وتحول بينها وبين الالتزام بالمعايير، الأمر الذي يجعلها تتجاوز رسالتها الأخلاقية، وبالتالي ما مدى هذه التجاوزات؟؟ تساؤلات بحثنا عن إجابات لها لدى عدد من الصحفيين اليمنيين المخضرمين نتناولها في ما يلي من سطور:

تحقيق/عبدالباسط محمد النوعة

● عبدالباري طاهر: وسائل القتل لا تسائل ولا تحاكم بينما تفرض قيود مشددة على الكلمة

إذا كان عبدالباري طاهر يحمل الظروف والبيئة المسئولية في تجاوزات الصحف والصحفيين ويرى أنه إذا أردنا محاكمة وسائل الإعلام والرأي والتعبير على مصداقيتها ومدى التزامها بالمعايير والمهنية، لا بد من توفير المناخ الطبيعي لها، فهل يتفق الصحفي المخضرم واثق شاذلي مع ما ذهب إليه طاهر.

يقول شاذلي: إن العمل الصحفي للأسف وهذه حقيقة مرة ينبغي أن نجسدها ولا نتوارى عنها تحول هذا العمل لدى الكثير من أصحاب الصحف إلى تجارة، كذلك قام الكثير من أصحاب التأثير على العمل الصحفي بإمكانياتهم المادية بممارسات غير أخلاقية اتعبوا

● عبدالحليم: أخلاقيات المهنة في خطر بسبب الممارسات الخاطئة من العاملين فيها

وأضاف: من الأشياء أو التجاوزات الموجودة في الصحافة اليمنية أن بعض الصحفيين تحولوا إلى أبواق للعمل السياسي بهدف الكسب المادي أو السياسي وكذا البحث عن نفوذ بل وأصبح الصحفي فيها أصحاب العمل الصحفي الحقيقي وحولوهم إما إلى إرهابيين أو شحاتين يتسولون المال منهم، وهذا المال هو من حقوقهم ولكن الصحفيين وجدوا أنفسهم يستجدونهم للحصول على هذه الحقوق.

وأكد شاذلي أن الخطاب الصحفي تحول عند بعض المستغلين بالصحافة إلى ابتزاز قائم على تهديد الآخرين من أجل مقابل مادي، وقد يكون هذا سببه كما يوضحه شاذلي إلى عدم توفر الحقوق الأساسية للصحفيين الدخل أو العائد المادي الذي يوفر للصحفي العيش الكريم أسوة بزملاء المهنة في دول العالم بما فيها حتى المتخلفة التي وفرت للصحفيين مستوى من العيش يليق بهم ويجعلهم ملتزمين بأخلاقيات ومعايير العمل الصحفي.

● واثق شاذلي: العمل الصحفي تحول إلى تجارة والخطاب تحول إلى ابتزاز

يتحول إلى أداة سلبية بيد السياسيين ويتدنى بمهنته إلى مستويات لا تليق بالمعايير الأخلاقية للصحافة مع أن مهنته الأساسية هي التنوير والتوعية وبناء الأجيال والمجتمعات، وربما كانت الصحافة اليمنية تقوم بشيء من هذا الدور قبل عقدين من الزمن حيث كان الناس يعتمدون على الوسائل الصحفية مقروءة أو مسموعة أو مرئية في استقاء الأخبار ويعتبرونها صادقة، ولكن الآن العكس أول دليل الصدق، والصحافة اليمنية نفسها قصير، وأصبحت لا تؤثر بالمقدار الذي يليق بها.

ويرى شاذلي أن التجاوزات مصدرها السلطة سواء كانوا أصحاب صحف أو ملاكا أو مسؤولي إدارة فيها حيث يفرضون على من يعمل معهم »إلا من رحم ربي« هذه التجاوزات التي تضر بالمهنة وأخلاقياتها، وحتى الصحف الرسمية ليست بعيدة عن التوجه فقد تحول بعض رؤساء التحرير إلى أكثر من ديكتاتور يفرض آراه على الصحفيين ويشطب ما يحلو له من مقالاتهم وكتاباتهم بل ويلغي ما يشاء ويقر ما يشاء.

وأشار إلى وجود صحفيين لا زالوا محافظين على قدسية الكلمة ومصداقية المهنة وأمانتها ويواجهون في سبيل ذلك متاعب ومصاعب في أعمالهم وهم كالماسكين على الجمر.

المهنة تفقد مصداقيتها

> فإذا كان طاهر يشترط توفير المناخ المناسب للصحف والصحفيين ويعزو شاذلي أهم أسباب التجاوزات إلى عدم حصول الصحفيين على حقوقهم المادية التي توفر العيش الكريم، فما هي التجاوزات من وجهة نظر الصحفي المخضرم ومدير مركز الدراسات السابق في صحيفة الثورة عبدالحليم سيف؟ وكيف يرى حال الصحافة اليمنية ورجالاتها في الوقت الراهن؟

- يقول سيف: بداية لا بد أن نشير إلى حقيقة مؤداها أنه لا خلاف على حرية الصحافة والتعبير أو على ما تقوم به الصحافة من دور مسؤول في تناول العديد من القضايا المتصلة بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا الكشف عن قضايا الفساد والإفساد والنهب وكل ما يتعلق بالمشهد السياسي في هذه الفترة التي تمر بها اليمن، ولكن ينبغي التأكيد على حرية الصحافة المسؤولة وضرورة التقيد والالتزام بكل ما يتصل بأخلاقيات المهنة وتقديم خدمة المعرفة للمجتمع بمصداقية ودون تشويه أو تضليل وتزييف خدمة لجهة أو شخصية أو طرف سياسي ما، وإذا أردنا الحديث عن الأداء الصحفي وممارسات المهنة في الصحافة اليمنية فهذا يحتاج إلى وقت للقيام بتحليل مضمون ما تنشره الصحافة بشتى أنواعها، ولكن ومن خلال متابعتي للمشهد الإعلامي في اليمن يمكنني القول إجمالا بأن هناك الكثير من التجاوزات والممارسات الخاطئة التي تضر بالمهنة وتجعلها تفقد مصداقيتها لدى القارئ أو المتلقي، وإذا أردت أن تعرف مستوى الأداء الصحفي لمختلف الوسائل الصحفية سواءً كانت رسمية أو أهلية أو حزبية أو غيرها، عليك أن تقرأ مثلا أول صحيفة تقع بين يديك أو تطالع أحد المواقع الالكترونية وستجد هذه الوسائل حافلة بالعديد من الاختلالات والممارسات التي تتنافى قطعيا مع المعايير والمبادئ وأخلاقيات المهنة. ومن هنا يمكننا القول بأن أخلاقيات المهنة في خطر بسبب الإساءة إليها من قبل من يعملون فيها. فعلى سبيل المثال لا الحصر إذا أردنا متابعة التغطية الأخبارية في الوسائل الصحفية اليمنية نجد كما كبيراً من التجاوزات أهمها غياب الموضوعية في نقل الأخبار وفقا للوقائع والأحداث كما جرت تماما، وانعدام الدقة في تقصي المعلومات الموثقة وتجهيل الأخبار حيث تنشر دون ذكر المصادر وانعدام التوازن في عرض وجه نظر مختلفة لأكثر من طرف، بالإضافة إلى التعميم والتهويل وتضخيم الأخبار من خلال التركيز على جزئية فرعية وإعطائه بعداً أكبر مما هو عليه واقعاً، أيضا من التجاوزات نشر أخبار تعتمد على التسريبات أو الإشاعة دون تقصي الحقائق، ومن التجاوزات إعادة نشر أخبار وتقارير يتم أخذها من مواقع إخبارية أو صحف دون التحري، والأكثر من ذلك عدم الإشارة إلى المصدر.

هيمنة أصحاب المال السياسي

وارجع سيف أسباب هذه التجاوزات إلى العديد من العوامل أهمها افتقار أو عدم إدراك البعض أهمية التقيد بأخلاقيات المهنة ومعاييرها كذلك يعتبر العامل السياسي أبرز العوامل المؤثرة حيث يلاحظ أن الصحافة اليوم وتحديدا الخاصة المملوكة للأفراد تقع تحت هيمنة أصحاب المال والنفوذ السياسي الذين لا هم لهم سوى تصفية الحسابات مع خصومهم من السياسيين وليس لوسائلهم علاقة بخدمة القارئ.

ودعا عبدالحليم سيف كافة الصحفيين إلى تغليب الولاء للمهنة قبل كل شيء، قبل الولاء السياسي أو الولاء لأصحاب الأجندات الشخصية البعيدة عن الوطن ومصالحه العليا، وعليهم أن لا يقعوا في ورطة من خلال الانجذاب إلى دائرة الصرعات السياسية التي تكون في العادة ضد مصالح الشعب العليا لأنهم إن فعلوا ذلك سيكونون هم أول ضحايا الصراع والتناحر بين اللاعبين بمقدار هذا الوطن.

الحريات الصحفية.. رؤية مستقبلية

استطلاع / محمد دماج

لازالت حرية الصحافة في بلادنا غامضة بسبب غموض التشريعات الاعلامية التي أتاحت الفرصة للأمن والقضاء أن يعمل ما يريد دون رادع قانوني.. فما هو مستقبل الحريات الصحفية في بلادنا؟ الاجابة في سياق السطور التالية:

غير واضح

الدكتور حسين محمد جغمان - رئيس قسم الإذاعة والتلفزيون بكلية الإعلام - جامعة صنعاء يقول: مستقبل الحريات الصحفية والإعلامية في بلادنا لا زال متذبذباً وغير واضح لأنه لا توجد تشريعات إعلامية واضحة تحمي الصحفيين والعمل الصحفي والمؤسسات الإعلامية فلازال العمل في هذا المجال يخضع لاجتهادات العاملين فيه والقائمين على الأمن الذين يعملون أيضاً وفق توجهات أو اجتهادات وحتى الآن لا يوجد تشريع واضح يحمي الصحفيين والعمل الصحفي و يضمن الحقوق والحريات وحرية الحصول على المعلومة واستخدامها وفقاً للتشريعات التي يفترض أن تكون موجودة ونحن في حقيقة الأمر لا ندعو إلى حريات مطلقة ولكن إلى حريات في إطار حماية الحقوق سواء كانت حقوق العاملين في هذا المجال أو حقوق المجتمع فلابد من إعلام أو صحافة تحمي المواطن وتدافع عنه وتكشف مواطن الضعف والخلل والفساد وتقييم أداء الحكومة بحيادية وتوضح القصور بتجرد وحيادية دون قيود لأن الهدف هو خدمة المواطن والصالح العام من خلال الوصول إلى الحقيقة وطرحها لأن الوضع القائم هو أن بعض الجهات الرسمية تعمل احيانا على إخفاء الحقيقة. ونحن نأمل من خلال هذه الأيام أو هذه الفرصة التاريخية للبلد ككل ومن خلال حكومة الوفاق وما يدور على الساحة فهناك مرحلة جديدة ووزير إعلام جديد نأمل أن يتم إعاة النظر في التشريعات القائمة وإيجاد تشريعات تتواكب مع المرحلة الجديدة وتكون ضمن إطار دستوري يضمن حقوق الآخرين وحرية الرأي والرأي الآخر.

ومن جانب آخر لا بد من أن يكون هناك استقصاء لرأي المواطن حول أداء وسائل الإعلام بشكل عام حتى تستطيع أن تقيم نفسها وتنتهج سياسة إعلامية تخدم الوطن وتحدد مساحة الحرية التي تخدم الشعب. ووضع ضوابط تعين وسائل الإعلام على الوصول إلى الحقيقة وتوحيد كل الاتجاهات نحو هدف واحد وهو بناء الوطن.

إلى جانب ذلك لا بد من تحديد مواد واضحة في التشريعات الإعلامية تحد بدقة ودون لبس العلاقة بين الإعلام والقضاء تكون أيضاً واضحة فيها مساحة الحريات الصحفية لأنه واضح خلال هذه المرحلة أن هناك لبساً في هذا الجانب فهناك عدد من الصحفيين يتعرضون للعقاب دون وضوح في القانون وهناك من يقبع في السجن إلى يومنا هذا نتيجة تفسير خاطئ للقانون أو غموض فيه واجتهادات الجهات القضائية والأمنية ولذلك لا بد من ايجاد مواد تضمن الحريات الإعلامية تكون دقيقة وواضحة ولا تخضع لأكثر من تفسير.

وبهذه المناسبة وهي اليوم العالمي للحريات الصحفية اتمنى أن تطلق الدولة الصحفيين الذين بالسجون متمنياً أيضاً مزيداً من التقدم والازدهار للصحفيين والعمل الصحفي ومزيداً من الصمود والكفاح نحو المستقبل المنشود.

حريات أوسع

> عبدالعزيز جباري الأمين العام لحزب العدالة والبناء عضو مجلس النواب يقول: الوضع القائم يبشر بمستقبل أفضل من

● الدكتور/ جغمان: مستقبل غير واضح وتشريعات لا تحمي المهنة

حيث الحريات الصحفية ،فمؤشرات الواقع تبشر بحريات صحفية أوسع بهذه المناسبة مناسبة اليوم العالمي للحريات الصحفية أتمنى مستقبلاً أفضل للصحفيين من حيث التشريعات وبنية العمل الصحفي، والصحفي المدافع عن الحق والملتزم بحرية التعبير أمام المجتمع هو الذي يستحق المزيد من الحريات لأنه سيمارسها بشكلها الحقيقي والصحيح وبما ينفع المجتمع.

> الدكتور محمد عبدالجبار سلام عميد كلية الإعلام سابقاً يقول: الحريات الصحفية لم تعد اضافة استثنائية للعمل الإعلامي

● جباري: مؤشرات الواقع تبشر بحريات أوسع

كما كانت في الماضي ولكنها اصبحت في مقدمة العمل الصحفي والاتصالي بوجه عام خاصة بعد ظهور التقنية وتكنولوجيا الاتصال والتطورات المتسارعة والعاصفة لثورة الاتصال وثورة المعلومات وثورة الانترنت والحاسوب وبقية العلوم الحديثة التي أحدثت تحولات غير محدودة في شتى المجالات ومنها الحريات وحقوق الإنسان حيث أصبحت هذه العناصر جزءا لا يتجزأ من التقدم التقني والتكنولوجي ومن المعروف أن هذه التقنية والتكنولوجية الاتصالية قد عكست نفسها وتأثيرها على وسائل الاتصال والإعلام وحرية التعبير المطلق، وعلى هذا الاساس أصبحت حرية الصحافة والإعلام والاتصال جزءاً من التقدم التقني والتكنولوجي والذي أوجد وظيفة جديدة للإعلام والاتصال تتمثل في الحرية العامة للإعلام إضافة إلى الدقة والسرعة والآنية باعتبار الخبر الذي يحدث وقد نشر وليس الخبر الذي حدث كما كان يتبع في نشره بموضوعية وبحرية النشر وتبادل المعلومات وقدسية نشر الخبر وبحرية الرأي واحترام الحقوق العامة وحقوق النشر والتعبير من خلال المنهج المعاصر لوسائل الاتصال والاعلام الذي يتسم بالديمقراطية وحرية الرأي والرأي الآخر كقاعدة أساسية لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة وفق قاعدتها الحديثة المتمثلة قواعدها الاخلاقية والمهنية والقوانين والحقوق والواجبات الملزمة لحقوق الإنسان.

إن الحرية والديمقراطية الإعلامية والاتصالية تمثل جميعها استراتيجية سياسية ومهنية لأي عمل اتصالي وهو بالتالي يمثل لأي وسيلة اتصالية تحدد مسيرة استراتيجية وهي المنطلق الذي يحدد مسارها التحريري بمضمونها الحر والديمقراطي ويحدد نهجها المهني والاخلاقي.

● الدكتور/سلام: الحريات تعد إضافة استثنائية بل في مقدمة العمل الصحفي

لا شك أن التطورات التقنية وتكنولوجية الاتصال وارتباطها العضوي مع حرية النشر وحرية الرأي والرأي الآخر لا شك أنها قد أوجدت علاقة متينة ومتلازمة مع الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وهذه الإشارة إلى اهتمام بلادنا بهذه التطورات المذهلة التي يجب أن أؤكد بأنها اهتمامات لا تصل إلى مستوى هذه الثورة ولا على ما يتطلب منا من المشاركة في عصر العولمة، وذلك باعتبار أن ثورة المعلومات احدثت ثورة في كل مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية والتي شملت الكثير من فروع العلوم ومنها الإنتاج النباتي والحيواني والتي أدت إلى اكتشافات بيولوجية تؤثر على الجوانب العضوية للإنسان وثورة المعلومات وهي التي تقف وراء هذه التطورات وتطورات أخرى وفي مقدمتها اختزال العالم إلى قرية كونية، ولهذا فقد أصبحت ثورة التكنولوجيا مرادفة لثورة المعلومات والاتصال وقد أصبحت تشمل كل شيء فهي التصنيع والاختراعات والفكر والثقافة والتعليم وأن التطورات التقنية في مجال ثورة المعلومات والاتصال تتطلب في هذا الجانب التطور الموازي للثقافة والتعليم والبحث العلمي وكما أنها تحتاج إلى المزيد من الجهد الفعال والجاد على توفير كل المتطلبات التقنية والتكنولوجيا من أجل إيجاد مشاركة إيجابية وفاعلية في عصر العولمة وقوانين وأنظمة منظمة التجارة الدولية التي نحن مرغمون على التعامل معها إضافة إلى قدرتنا على مواكبة واستلهام ثورة المعلومات، وذلك من خلال إيجاد الكثير من فرص التعليم والتدريب على هذه المعطيات وخلق بنية تحتية لهذه الثورات والمتمثلة بثورة الاتصال والمعلومات وثورة التقنية والتكنولوجيا وثورة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعطيات هذه الثورات تمثل لنا الكثير في اليمن ضمن مسيرتنا الديمقراطية من أبعاد جديدة ودوافع قوية، وذلك من خلال الالتفات الجدي والموضوعي نحو المعطيات التالية وهي:

تبني معطيات هذه الثورة واستيعابها وتمثلها.

والعمل الجاد على إدخال هذه العلوم إلى مناهج التعليم وخطط مؤسسات الاعلام والبرامج الثقافية والعمل على الشرح والتفسير لثورة المعلومات بأبعادها العلمية والتكنولوجية والتقنية في كل وسائل الاتصال والاعلام.

ودور الفكر الحر تجاه نمط السلوك وحرية العقيدة وترسيخ المقومات الوطنية والقومية والانسانية التي يجب ان تسود بدون حدود على نطاق واسع.

وحرية الفكر وتعميم المعرفة وهو الذي يشكل الاساس الجوهري للديمقراطية وثورة المعلومات والاتصال والاعلام والذي يمكنه ان يعمم المعرفة بهذه المعطيات.

وأهمية تلازم ثورة المعلومات والاتصال والاعلام وثورة التقنية والتكنولوجيا وثورة الديمقراطية وحقوق الانسان من خلال حرية التفكير وحرية المشاركة الفكرية والسياسية على كل المستويات وفي المقدمة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية ومؤسسات المجتمع المدني.

والعمل العلمي والواقعي الذي ينسجم مع القيم والمثل الايجابية لقيمنا الروحية والمادية مع اعطاء كل الحقوق في المشاركة للجميع وعلى قدم المساواة في التنمية المستدامة سواء المشاركة في العمل أو في صنع القرار وإعطاء المشاركة للمرأة أيضاً.

وعلى ضوء هذه الثورات العلمية التقنية والتكنولوجيا والمعلومات والاتصال التي اخذت تخترق الخصوصيات الفردية فلا بد من حماية حقوق الانسان للحصول على كل الحقوق الجماعية والفردية وحماية الخصوصية وبالذات في ما يتعلق بحماية السمعة والكرامة الشخصية والوطنية دون اختراق.